يونيو 2023

Policy Brief

الفضاء الأطلسي: مُحَفِّزٌ للعلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية

يوسف طوبي

PB - 24/23

يمكن للمحيط الأطلسي، في جزئه الجنوبي، الذي لا يزال فضاءً جيوسياسياً غير مستغل، أن يكون بمثابة منصة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب. ويمكن للمملكة المغربية، التي تحتل موقعاً استراتيجياً في هذا الفضاء، أن تستغل واجهتها الأطلسية من أجل ضخ دينامية جديدة في علاقتها مع أمريكا اللاتينية لتعزيز التبادلات السياسية والاقتصادية في جنوب الكرة الأرضية.

تشهد العلاقات بين المغرب وبلدان أمريكا اللاتينية تغيراً ملحوظاً، ويمكن لإنشاء منصة إقليمية حول جنوب المحيط الأطلسي أن يشجع بلدان أمريكا اللاتينية على التبادل ليس فقط مع المغرب ولكن أيضا مع جميع البلدان الإفريقية التي تنتمي إلى نفس الفضاء الأطلسي. إن الريادة المغربية في مجال بناء وتصور جنوب المحيط الأطلسي وتحريكه كفضاء جيوسياسي مزدهر هو تموقعٌ استراتيجيٌ حَصيفٌ في السياق الحالي للتغير الكبير في العلاقات الدولية والاصطفافات الجيوسياسية في الشمال.

10 YEARS
POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH

مقدمة

طيلة القرون الخمسة الماضية، كان المحيط الأطلسي بؤرة النشاط الاقتصادي العالمي. منذ سنة 1500، وعند اكتشاف العالم الجديد، اكتسبت القوى الأطلسية، أولاً في أوروبا الغربية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، بُعداً عالميًا

وقد لعبت التجارة عبر المحيط الأطلسي دوراً رئيسياً في هذا التطور، حيث حولت أوروبا الغربية، التي كانت حينها منطقة هامشية بالنسبة للكتلة القارية الأوروبية الآسيوية، إلى لاعب اقتصادي عالمي ومركزي وبين 1500 و1800، شهدت دول أوروبا الغربية حقبة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي، مما أدى إلى «أول تباعدٍ كبيرٍ» ، مما جعل هذه المنطقة أغنى بكثير من آسيا وأوروبا الشرقية في أوائل القرن التاسع عشر ونتيجة لذلك، ركزت العلاقات عبر المحيط الأطلسي في كثير من الأحيان على العلاقات شمال–شمال في الفضاء الأطلسي. وفي ضوء الجغرافيا السياسية التي شهدت تقلبات جَرَّاءَ بروز الجنوب في العلاقات الدولية، والتغيرات الاقتصادية والديموغرافية حول هذا الفضاء، يبدو الآن من المناسب توسيع رؤية الأطلسي من خلال استكشاف «البعد العمودي»، بما في ذلك نصفه الجنوبي

ويتيح هذا المنظور الفرصة لدراسة منطقة المحيط الأطلسي بأسرها، ليس من الناحية الجغرافية فحسب، بل بوصفها فضاءً جغرافياً استراتيجياً وجغرافياً -اقتصادياً يتسم برهاناته وتحدياته الخاصة. وبهذا المعنى، يمكن إقامة علاقة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا اللاتينية حول هذا الفضاء من جنوب المحيط الأطلسي وتكون بمثابة مُحفِّزٍ ومُسرِّعٍ للمبادلات السياسية والاقتصادية

إذا كانت بعض دول أمريكا اللاتينية في مرحلة ما من تاريخها معادية للوحدة الترابية للمملكة، فإن العلاقات بين المغرب والجزء الجنوبي من القارة قد تغيرت بشكل كبير منذ زيارة جلالة الملك محمد السادس للمنطقة في سنة 2004.

من خلال جولته في المكسيك والبيرو والبرازيل والأرجنتين والشيلي، بعث الملك دينامية جديدة في العلاقات بين الرباط وهذه البلدان في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية. وإنْ كانت دولٌ من أمريكا اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا تدعم البوليزاريو، فإن معظم العواصم في هذه المنطقة تدعم عملية الأمم المتحدة التي تدعو إلى حلٍّ عادلٍ وحكيمٍ للنزاع

ويمكننا أن نقول أيضا إن إيديولوجيات أمريكا الجنوبية الثورية والمناهضة للاستعمار في الستينات، والتي اصْطَفَّت إلى جانب إيديولوجية «الجمهورية الصحراوية» الشبحية التي عفا عليها الزمن، أصبحت تفسح المجال بشكل متزايد للخطابات البراغماتية القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة، التي تتماشى هذه المرة مع موقف المملكة المغربية. واليوم، تدعو الانقسامات السياسية والديناميات الداخلية في أمريكا اللاتينية إلى اتباع مقاربة كل حالة على حدة وإلى فهم أعمق للمنطقة

كما أن إنشاء فضاء جيوسياسي مشترك بين أمريكا اللاتينية والمغرب يمثل استراتيجية يجب النظر فيها من أجل إنشاء منصات للحوار وعلامات هوية مشتركة. وبهذا المعنى، فإن الطابع المُوحِّد للمحيط الأطلسي ومداه السياسي بخصوص قضايا تغير المناخ والطاقات المتجددة والأمن الدولي يمكن أن يثبت أنه ناقلٌ قوي لتكثيف العلاقات بين المغرب وجيرانه على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي

إن تعزيز الروابط الاقتصادية عبر المحيط الأطلسي بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية استراتيجيةٌ مُربِحة للمملكة المغربية، التي تشهد نشوء ديناميات جديدة مع هذه القارة. وقد أعادت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية النظر في موقفها السياسي إزاء المغرب في ضوء التقدم الذي أحرزه البلد مؤخراً على الصعيدين الجيو-الاقتصادي والجيوسياسي

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن أن يكون تعزيز الطابع الأطلسي المشترك حافزاً لبناء مستقبل مشترك وإيجاد فضاء ملائم للتعاون من أجل التبادلات الاقتصادية والسياسية مع أمريكا اللاتينية

من شأن إعادة التفكير في الانتماء الأطلسي للمغرب وإبرازه أن يكون مفيداً على المستوى الجيوسياسي، من أجل خلق إطار للتعاون المشترك بين ضفتي هذا المحيط. ونظراً للعقبات الاستراتيجية العديدة في الشرق وفي الجنوب، فإن إمكانية تطوير عقيدة أطلسية على المستوى السياسي -العسكري والاجتماعي -الاقتصادي يمكن أن تكون حكيمة

وكما سنرى، فإن تطوير صناعة مستدامة والاستثمار في بلدان أمريكا اللاتينية ذات الإمكانات العالية يمكن أن يكون فرصة كبيرة للنسيج الاقتصادي المغربي وأساسا لعلاقة متجددة مع بلدان أمريكا اللاتينية، ويمكن أن يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة المحيط الأطلسي، ويشكل مقدمة لتصور هذا الفضاء كمجال للتعاون والتبادل فيما بين بلدان الجنوب

المبادلات الاقتصادية كأساس لنفاذ المغرب إلى أمريكا اللاتينية

إذا كان المغرب قد جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب خياراً استراتيجياً من خلال توطيد علاقاته السياسية وتنويع شراكاته مع بلدان الجنوب، وعلى وجه الخصوص مع إفريقيا، فإن أمريكا الجنوبية تحتل مكانة لا تقل أهمية في رؤية السياسة الخارجية للمغرب من أجل تعزيز انفتاح المملكة على البلدان من مختلف المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية

إن الاختراق الأخير للدبلوماسية المغربية في أمريكا اللاتينية ليس ثانوياً أو وليد الصدفة. بل هو ثمرة عمل دبلوماسي رسمي ومواز واقتصادي طويل الأمد من أجل التعريف بمواقف المغرب ومؤهلاته في مختلف بلدان المنطقة

كانت الأوروغواي أول دولة في أمريكا اللاتينية تقيم علاقات دبلوماسية مع المملكة المغربية في سنة 1959. بعد وقوعها ضحية الإغراءات (البوليزاريو)، انخرطت مونتيفيديو في دينامية جديدة في علاقاتها مع الرباط وتعتبر أن المغرب، الذي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، هو بوابة الأسواق الإفريقية والعالم العربي. وقد تحقق هذا الإنجاز الذي حققه المغرب بفضل دبلوماسية جريئة ومتعددة الأبعاد

إلى جانب جهود سفارات المملكة، يتم اتخاذ إجراءات دبلوماسية موازية ومستدامة وطويلة الأجل، من بين جهات فاعلة أخرى، من قبل مجلسي البرلمان ومكونات المجتمع المدني. وبالنسبة للبرازيل، عملاق أمريكا اللاتينية والحليف التاريخي للمغرب، سجلت صادرات المنتجات المغربية زيادة هائلة من 655 مليون دولار أمريكي في سنة 2016 إلى 2.05 مليار دولار أمريكي في سنة 2022.

وينبغي استنساخ نموذج العلاقات بين المغرب والبرازيل مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى كأساس لبناء الترابط الحميد. أما بالنسبة للأرجنتين، فقد بلغت المبادلات التجارية في سنة 2022 1.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 48٪ مقارنة بسنة 2021. وستعطي هذه المبادلات التجارية ثمارها حتماً في ضوء نضج الصناعة المغربية

ويمكن لهذه الاستراتيجية المتمثلة في بناء علاقات سليمة على أساس التبادلات الاقتصادية أن تثمر مع بلدان أمريكا اللاتينية التي لا تساند تقليديا قضية المغرب. والبيرو مثال على كيفية تغير الديناميات السياسية والعلاقات مع المغرب تدريجياً في ضوء الفرص والإنجازات التي حققها المغرب

بعد أن غيرت موقفها السياسي بـ 180 درجة بشأن قضية الصحراء المغربية في سنة 2022، وسحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية الديمقراطية المزعومة، عادت ليما للاعتراف بها مرة أخرى شهراً بعد ذلك. وقد أدى هذا الوضع المعقد إلى استقالة وزير خارجيتها ميشيل رودريغيز ماكاي

ومع ذلك، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، نُشر في غشت 2022، فإن نصف سكان البيرو يعانون من حالة معتدلة من انعدام الأمن الغذائي، أي 16.6 مليون شخصاً. وأكثر من

واحد من كل خمسة أشخاص، أي 6.8 مليون، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ولذلك فإن المنطق السياسي يستدعي أن تتحرك البيرو، في خضم أزمة غذائية، نحو شركاء يُعَوَّل عليهم ويمكنهم المساعدة في حل هذه المعضلة

يجب أن يكون المغرب، وهو حامل لواء الأمن الغذائي ولديه قدرات قوية لتصدير الأسمدة وخبرة في إدارة التربة، شريكًا أساسياً بالنسبة لِلِيمَا. وفي الوقت الذي كان فيه المغرب مستعداً لتقديم يد العون للبيرو بشأن هذا الملف وتجنيبه الوقوع في أزمة غذائية كبرى، فإن هذا البلد الأمريكي الجنوبي تراجع بشكل غير منطقي حول قضية الصحراء

إن بناء شراكة موثوقة وتعزيز المنفعة الاقتصادية للمغرب لصالح بلدان أمريكا الجنوبية يوجدان في صميم استراتيجية استعادة مكانته الدبلوماسية والسياسية في هذه القارة. إن قضية الصحراء قضية محورية في المقاربة المغربية. إنها البوصلة التي توجه السياسة الخارجية للمملكة

وفي أمريكا اللاتينية، رأينا أن بناء الروابط الاقتصادية قد أتاح تحريك الخطوط في عدة بلدان. وهذه الدينامية الإيجابية تعززها الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية النشطة. وينبغي استكمالها بالجهود الرامية إلى التقريب بين الشعوب والقيام بتبادلات ثقافية مستدامة، لا سيما لدى فئات المجتمع المغربي الناطقة بالإسبانية التي يمكنها أن تتجاوز بسهولة الحواجز اللغوية في هذه القارة

بأكثر من مليون ونصف المليون ناطق باللغة الإسبانية في سنة 2018، يحتل المغرب المرتبة الثانية بين البلدان غير الناطقة بالإسبانية، بعد الولايات المتحدة، التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يتحدثون باللغة الإسبانية دون أن تكون هي لغتهم الأم

جنوب المحيط الأطلسي: منطقة المستقبل للعلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية

يربط جنوب المحيط الأطلسي أمريكا الجنوبية بشكل طبيعي بإفريقيا. ويشكل فضاءً استراتيجياً للمبادلات السياسية والتقنية والتجارية بين القارتين

والمحيط الأطلسي، الذي يُعتبر تاريخياً منطقة تجارية تضم أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، يستعيد أهميته الجغرافية -الاقتصادية والجيوسياسية بسبب موارده الطبيعية الكبيرة، فضلاً عن تحولِ اتجاهِ الجغرافيا السياسية نحو الجنوب والاهتمام المتزايد لبلدان المنطقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

وبالتالي، فإن إعادة تأكيد سيادة بلدان الجنوب على مياهها الإقليمية والحفاظ على أمن المحيط اللازم للملاحة ولَجْمِ أي مبادرة لعسكرة هذه المناطق البحرية من خلال عمل القوى الدخيلة على المنطقة، تفرض نفسها كشرط أساسي مسبق لبناء هذا الفضاء بوصفه مُحفِّزاً للعلاقة بين القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية وبهذا المعنى، فإن جنوب المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى كونه طريقاً تجاريةً وفضاءً اقتصادياً وجغرافياً هاماً، هو أيضا قطبٌ للتنمية. وفي هذا السياق، ينبغي أن نُذَكِّرَ أن التوجه الأمريكي الجنوبي، وخاصة البرازيلي، نحو إفريقيا وآسيا، تَلاهُ توجه الصين والهند نحو إفريقيا وأمريكا الجنوبية

على ضوء هذا، يتجلى جنوب المحيط الأطلسي كمنصة لإقامة شراكات استراتيجية بين البلدان الشاطئية المجاورة وبينها وبين الدول الآسيوية، وهو أمر حاسم لوضع سياسات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وضمن دينامية هذه الطرق السياسية، يُنظر إلى القارة الأفريقية على أنها نقطة التقاءٍ للتحالفات الجنوبية.

يمكن أن يكون الفضاء الأطلسي، بجنوبه كفضاءٍ جيوسياسيٍّ غير مستغلٍّ، بمثابة منصة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب. مع تقلص المسافات جَرَّاءَ بَحْرَنَةِ (إضفاء الطابع البحري على) العالم والتوسع الهائل في التجارة الدولية، يمكن اعتبار المحيط الأطلسي نهراً يمكن أن تبرز فيه حوارات جديدة حول سردياتٍ ومواقف جديدة في مجال التنمية والعالم النامي

ويتطلب التآزر الضروري بين النمو الاقتصادي والانتقال الطاقي والنماذج الجديدة للهجرة اتباعَ مقاربةٍ أطلسية مُوحَّدة إزاء هذه القضايا، والتزاماً أقوى بالحوار والتعاون بين شمال وجنوب المحيط الأطلسي

وبهذا المعنى، يكتسي الحوار بين المغرب وأمريكا اللاتينية، وبشكل أعم، الحوار بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أهمية قصوى في المعطى الجيوسياسي العالمي الجديد. إن تحديات تغير المناخ وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي على أساس أكثر مراعاة للبيئة تفرض فضاءً أطلسياً باعتباره منطقةَ المستقبل، حيث يمكن للتجارة والتعاون بين الشواطئ الجنوبية لهذا المحيط أن يكتبا فصلاً جديداً في تاريخه

وعلى المستوى الأمني، لا يوجد ما يعادل في المحيط الأطلسي خطر نشوب حرب نووية في آسيا والمحيط الهادئ أو النزاع الهندي الباكستاني أو المنافسة الاستراتيجية في بحر الصين. ورغم ذلك، من المرجح في المستقبل أن يجتذب النشاط الدبلوماسي المتزايد لبكين ومصالحها في الأمن البحري في مناطق التوتر الأخرى قوى جديدة إلى مياه جنوب المحيط الأطلسي، إما كإجراء احترازي أو كخطوة استباقية
والنقطة التي يجدر التأكيد عليها هنا هي أن التنمية الاقتصادية في جنوب المحيط الأطلسي شرطٌ أساسي للاستقرار العالمي وتعزيز السلام في هذه المنطقة. ويجب دائماً التصدي للتحديات الأمنية بمعالجة مصادر عدم الاستقرار والعنف

وتتمسك المملكة المغربية، بناء على المكاسب الاستراتيجية التي حققتها في إفريقيا، بهذه الرؤية البراغماتية لبناء الترابط الاقتصادي على أساس الاتفاقات الاقتصادية الثنائية والإقليمية القائمة على الاستدامة والمصلحة المشتركة. وتندرج العلاقات الاقتصادية مع أمريكا اللاتينية تماماً في صلب هذه العقيدة المغربية، التي تريد التأكيد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء فضاء جديد للتعاون على غرار جنوب المحيط الأطلسي. وكما أكد الملك المغربي في مؤتمر القمة العربية– اللاتينية الرابعة

""يجب أن تشكل العلاقات العربية الأمريكية الجنوبية أساس شراكة متعددة الأبعاد، وأن تعزز الاستغلال الحكيم للموارد الطبيعية والإمكانات البشرية في بلدان المجموعتين. وسيتطلب ذلك اتخاذ تدابير محفزة للاستثمار، وتشجيع التجارة، وتعزيز دور الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، لضخ زخم جديد في الشراكة التي نأملها "

وعلى أساس هذه الأجندة المشتركة، ستتمثل الأهداف في وضع نموذج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شراكة اقتصادية مربحة للجميع، وإطلاق مشاريع مشتركة للتنمية البشرية والاجتماعية
والمغرب على وعي بهذه الإمكانات، حيث ترى النور عدة منتديات ومبادرات لتعزيز الهوية الأطلسية للمغرب. وتجدر الإشارة إلى أن حصة أمريكا اللاتينية في التجارة الخارجية للمغرب لا تزال منخفضة وأن المغرب يكاد يكون «أرضاً مجهولة» بالنسبة لبعض البلدان في هذه المنطقة

ولاستدراك هذا النقص في المعرفة المتبادلة وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك، من شأن إنشاء منتديات ومبادرات عابرة للمحيط الأطلسي فيما بين بلدان الجنوب أن يكون وسيلة قوية لتعزيز العلاقة بين المغرب ومنطقة أمريكا الجنوبية

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مراجعة المبادرة الأطلسية للقارات الثلاث لسنة 2009 مرحلة معيارية جيدة للتفكير في المحيط الأطلسي كفضاء جيوسياسي واضح ومحدد

وقد سبق لهذا المنتدى الدولي الذي عُقد في المغرب أن شدد على الطابع المنتظم للتمزق الذي يمر به العالم، وعلى الكيفية التي يتطلب بها المسؤولية المتبادلة ويدعو إلى إيجاد حلول متضافرة من الجهات الفاعلة الرئيسية في المنظومة، حيث يجب أن تنشأ حكامة جماعية متجددة

هذه الحكامة القائمة على جنوب جديد يؤكد نفسه كطرف فاعل نشط في العلاقات الدولية يجب أن تتجلى في الفضاء الأطلسي الذي كانت فيه القوى الأمريكية الشمالية والأوروبية في كثير من الأحيان هي الفاعلة الرئيسية

[i] أسيموغلو، دارون؛ جونسون، سيمون. و روبنسون، جيمس. دجنبر 2002. "صعود أوروبا. "التجارة الأطلسية والتغيير المؤسسي والنمو الاقتصادي"، ورقة عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، رقم 93778، ص. 1. 7 سميث، آدم. 177

[ii] جنوب المحيط الأطلسي وجنوب إفريقيا وأمريكا الجنوبية: التعاون والتنمية، أنالوسيا دانيليفيتش بيريرا أوستراال: المجلة البرازيلية للاستراتيجية والعلاقات الدولية | ISSN الإلكتروني 2238-6912 | الترقيم الدولي 2238-6262| الإصدار 2، العدد 4، يوليوز-دجنبر. 2013 | ص 31-45

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر » مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد » مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم.

كما يهدف المركز، من خال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها

و لبلوغ هذا الهدف ، يجند "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" عددا من الباحثين المرموقين يسهم في نشر أعمالهم. ويستثمر في شبكة من الشركاء ينتمون لمناطق مختلفة من العالم. كما ينظم المركز على مر السنة سلسلة من اللقاءات، مختلفة المستويات، أهمها: "المؤتمر الدولي للحوارات الأطلسية" و"المؤتمر الإفريقي السنوي للسالم والأمن

و وعيا منه بدور الشباب في تقوية الدفاع بالحوار بين الأجيال، يعمل المركز على بناء وتكوين مجموعة من الشباب عبر برنامج "القادة الرواد للحوارات الأطلسية" الذي يفوق 300 عضوا . ويشكل هذا البرنامج فضاء للتعاون والتواصل بين أفراد جيل جديد من صناع القرار ينتمون إلي المرافق الحكومية ومجال الأعمال والمجتمع المدني

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : جامعة محمد السادس متعددة التقنيات، سلا-الرباط، المغرب.
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma
الهاتف : 04 04 54 37 5 212+ الفاكس : 54 31 71 37 5 212+
الموقع الإلكتروني : www.policycenter.ma

لمتابعتنا على مواقع التواصل االجتماعي:

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
10 YEARS